المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: النزاع في الصحراء الكبرى دراسة في سيناريوهات المستقبل ومعوقات الحل (1975 - 2017)
اسم الكاتب: د. خالد حامد شنيكات
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8029
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 10:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النزاع في الصحراء الكبرى دراسة في سيناريوهات المستقبل ومعوقات الحل (١٩٧٥-٢٠١٧)

د. خالد حامد شنيكات *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٧/٥/١٠م. تاريخ القبول: ٢٠١٧/١٠/٣٠م.

ملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل قضية نزاع الصحراء الغربية التي تعد أهم النزاعات الإقليمية في القارة الإفريقية، فقد استمرت أكثر من أربعين عاماً من الخلافات الجوهرية دون وجود حلٍ يرضي كافة الأطراف المتنازعة، وتهدف الدراسة إلى بيان التغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت في أطراف النزاع، وفي ميكانزمات النزاع وتغيراته، التي أعاقت فرص الحل، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمقارن في الوصول والإجابة وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمقارن والقانوني في الوصول والإجابة عن فرضية الدراسة، وهي أن هناك علاقة ارتباطية ما بين ترجيح سيناريو حل الصراع (التقسيم أو الحكم الذاتي، أو السيناريو الأممي) في نزاع الصحراء الغربية ومواقف أطراف الصراع، وطبيعة وجوهر السيناريو نفسه.

وتوصلت الدراسة إلى أن كل سيناريو له فرص وقيود، فالتقسيم هو السيناريو المستمر منذ الهدنة، وأما سيناريو الحكم الذاتي فهو مقترح حل على طاولة المفاوضات يتطلب موافقة البوليساريو، ولدى هذا السيناريو فرص وقيود أيضاً، أما السيناريو الأخير (الأممي) فيشير إلى المحاولات التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي قد يكون لها فرصة على المدى المتوسط والطويل الأجل.

وبالنسبة للأسباب التي أعاقت الحل، توصلت الدراسة إلى أن هناك أكثر من سبب أعاق حل النزاع، منها: المواقف الدولية المرتبطة بغياب المصلحة الملحة لحل النزاع، بالإضافة لتصلب مواقف أطراف النزاع.

الكلمات الدالة: الأمم المتحدة، الجزائر، المغرب، النزاعات الدولية، البوليساريو.

* قسم العلوم الأساسية، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

The Conflict in the Great Sahara: A study in Future Scenarios and Resolution Obstacles

Dr. Khaled H. Shenikat

Abstract

This study analyzes the issue of the Western Sahara conflict, which is the most important regional conflict on the African continent. The conflict lasted more than forty years without a solution that satisfies conflicting parties. The study shows international and regional changes that have affected the parties of the conflict and the conflict mechanisms and changes that have hampered the chances of a solution.

The study used the historical, comparative and legal approach in reaching and answering the hypothesis of the study, namely that there is a correlation between the weighting of the conflict resolution scenario (partition, autonomy, or the international scenario) in the Western Sahara conflict and the positions of the parties to the conflict, as well as the nature and essence of the scenario itself.

The study found that each scenario presented for solution has opportunities and limitations.

The latter scenario that is introduced by the United Nations may have an opportunity in the short and long term.

The reasons that hampered the solution. The study found out that is the international attitudes associated with the absence of urgent interest to resolve the conflict, as well as the hard positions of the conflicting parties.

Keyword: United Nations, Algeria, Morocco, International Disputes, Polisario.

النزاع في الصحراء الكبرى[١]: دراسة في سيناريوهات المستقبل ومعوقات الحل (١٩٧٥-٢٠١٧)

المقدمة:

تعد قضية نزاع الصحراء الغربية من أهم النزاعات الإقليمية في القارة الإفريقية التي استمرت أكثر من أربعين عاماً من الخلافات الجوهرية دون وجود حلٍ يرضي كافة الأطراف المتنازعة، وارتبط ذلك بتبني كل طرف طريقته في حل للصراع، وساهمت التدخلات الدولية في استعصاء الحل إبان الحرب الباردة، إذْ أصبح النزاع جزءا من سياسات الحرب الباردة، وضمن حلقات الصراع بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يغير انتهاء الحرب الباردة من واقع الصراع كثيرا، رغم تدخل كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، لقد بقي الصراع دون حل، لكن الملاحظ أن الصراع انحصر شيئا فشيئا في ثلاثة سيناريوهات فقط: سيناريو التقسيم، الحكم ذاتي، وما اسميناه السيناريو الأممي (خيار الاستفتاء)، والذي تطورت فكرته بشكل كبير من مراقبة وقف اطلاق النار، إلى تقديم تقارير شاملة حول كل مضامين الصراع وأبعاده، وتعد بعثة الأمم المتحدة المينورسو أبرز أدواته، مع تراجع بشكل كبير لفكرة الاستقلال كسيناريو برز مع خروج الاستعمار الإسباني من الصحراء، واحتمال تدهور الأوضاع والعودة للخيار العسكري.

المشكلة البحثية:

تتلخص في دراسة وتحليل كل من سيناريو الحكم الذاتي والتقسيم، وما أسميناه السيناريو الأممي (خيار الاستفتاء) كسيناريوهات تهيمن على مستقبل الصراع، وستجيب الدراسة على تساؤلين رئيسيين: الأول: ما هو السيناريو المتوقع في حل نزاع الصحراء الكبرى؟ والثاني: ما الأسباب التي أعاقت حل النزاع رغم مرور أكثر من ٤٠ عاما على ظهوره؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية (العلمية): تعرف بما سيتم من معلومات جديدة إلى الظاهرة المبحوثة يكون لها أثر فاعل في توضيح بعض الظواهر التي لم يتم توضيحا، وتبرز في اعادة قراءة النزاع، وتوضيح

(١) هناك اختلاف في تسمية النزاع، إذْ تستخدم الدراسات الأكاديمية الأجنبية لوصف النزاع بـ "الصحراء الغربية Western Sahara"، وتستخدم المغرب الصحراء المغربية للدلالة على أن هذه الصحراء جزء من المغرب، وهناك ايضا من يستخدم مصطلح الساقية الحمراء ووادي الذهب كون النزاع يدور حول هذه المناطق فقط وليس الصحراء، وقد ارتأينا أن نستخدم مصطلح الصحراء الكبرى لأن المنطقة صحراوية وكذلك استخدمنا مصطلح الصحراء الغربية للدلالة على الجهة التي تقع بها منطقة النزاع، وبهذا نتفق مع الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع.

المستجدات والمتغيرات عليه والأسس الجديدة التي تتبناها الأمم المتحدة في التعامل مع النزاع، بالإضافة لإعادة تحديد العوامل التي تعيق حل النزاع.

الأهمية التطبيقية (العملية): تعرف بالإجابة عن سؤال ما الفائدة العملية التي سوف يحصل عليها الباحث من إجراء البحث؟ وإمكانية تطبيق نتائجها، وتظهر في البحث من خلال محاولات المزاوجة بين الدبلوماسية والممارسة في التطبيق، وبالإضافة إلى طرح المبادرات وتطبيق أساليب التفاوض كممارسة فعلية في حل الصراع، ومحاولة تعميم الرؤى والحلول لصناع القرار.

أهداف البحث:

١- تبيان وتوضيح دور الأمم المتحدة في حل النزاع في الصحراء الغربية الذي مازال قائماً إلى الآن (٢٠١٧) باعتبارها وسيطا في إنهاء التوترات والخلافات بين الأطراف المتنازعة.

٢- توضيح مواقف الأطراف المتنازعة في نزاع الصحراء الكبرى، وحيث مطالبة المغرب بوحدة التراب كجزء من الدولة باكتمال السيادة الكاملة بالامتداد الجغرافي لها، ومطالبة البوليساريو بالاستفتاء، ومطالبة الجزائر بامتلاك ممر على شواطئ المحيط وميناء يخصها، ومطالبة موريتانيا بامتلاك جزء من الصحراء الغربية.

٣- بيان التغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت في أطراف النزاع، وفي ميكانزمات النزاع وتغيراته.

فرضية الدراسة:

هناك علاقة ارتباطية ما بين ترجيح سيناريو حل الصراع (التقسيم أو الحكم الذاتي، أو السيناريو الأممي) في نزاع الصحراء الغربية ومواقف أطراف الصراع، وطبيعة وجوهر السيناريو نفسه، بمعنى أن أطراف الصراع الأساسية وطبيعة تشخيص الصراع والمستجدات على الصراع تلعب دورا أساسيا في ترجيح أحد السيناريوهات الآتية (التقسيم، الحكم الذاتي، السيناريو الأممي).

منهجية البحث:

- المنهج القانوني: يساعد هذا المنهج في فهم موضوع الدراسة من خلال الاعتماد على البعد القانوني للموضوع كالمعاهدات وقرارات مجلس الأمن، أي دراسة القاعدة القانونية وتتبعها وإيجاد حلول للمشاكل القانونية المطروحة على أرض الواقع والتي يستخدمها الباحث في الوصولِ إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات التي تساعدهُ في عمليّة البحث.
- المنهج التاريخي: سنستخدم هذا المنهج لفهم التتبع التاريخي لجذور النزاع وتطوره؛ وذلك لأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار، ولوصف الموضوع باستفاضة للوصول إلى نتائج البحث، وجمع المعلومات

والمعطيات التي تهم الدراسة، والتركيز على مجمل المستويات المتعلقة بالنزاع من خلال سرد الوقائع وتحليل أبعاد المشكلة وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، وتبيان مواقف أطراف النزاع وعرض الحلول المقترحة من قبل أطراف النزاع والأمم المتحدة والإجابة عن التساؤلات وفرصيات الدراسة، كما يفيد المنهج في الكشف عن العلاقات القائمة.

النطاق الزمني للبحث:

تتناول هذه الدراسة الموضوع منذ عام ١٩٧٥، أي خروج الاستعمار وظهور الصراع إلى العلن إلى عام ٢٠١٧، وانتهت الدراسة إلى هذا التاريخ أي تاريخ الانتهاء من البحث؛ لضمان إدخال كافة التطورات والتغيرات والمستجدات على الصراع، ومنها وفاة زعيم حركة البوليساريو محمد بن عبدالعزيز، بالإضافة إلى مقترحات وأفكار الأمم المتحدة حول النزاع.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

١-عبد النبي مصطفى (٢٠١٤) استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

تتناول الدراسة إشكالية تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، وعوائق تطبيق مخطط التسوية للأمم المتحدة والعقبات السياسية التي اعترضت تطبيق ذات المخطط، فالإشكالية القائمة تتمثل في :هل يتجاوب المخطط المطروح للتسوية من قبل الأمم المتحدة مع قواعد القانون الدولي بشأنه؟

وانتهت الدراسة بخاتمة أشارت إلى أن أول تأجيل لاستفتاء تقرير المصير كان سببه المعايير الجديدة التي أدخلها الأمين العام السابق للأمم المتحدة" السيد بيريز دي كويلار "عبر مخطط التسوية في أخر ١٩٩١، وأدت هذه المعايير إلى إدخال عناصر جديدة لتحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في القوائم الإنتخابية، وأدى هذا بطبيعة الحال إلى تأجيل استفتاء تقرير المصير الذي كان مقررا تنظيمه في ١٩٩٢، وبهذا تعرض مخطط التسوية الذي قبله طرفا النزاع خلال سنة 1988 إلى تعديلات عميقة أحادية الجانب وبدون إشراك جبهة البوليساريو، وكان ذلك تحت الضغط المغربي.

٢- كفيسي نجلاء (٢٠١٣) العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها وواقعها وتطورها ومستقبلها ١٩٦٣-١٩٩٤، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

تطرح هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات منها:

- ما هي محددات العلاقة بين الجزائر والمغرب في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ما بين-1994 1963م؟ لماذا جاءت مطالب المغرب الحدودية في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات مع فرنسا؟ ماهي أسباب حرب الرمال وأهم لقاءات التسوية؟

وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة الحدودية بين الجزائر والمغرب، مصدر توتر بل كانت سببا كافيا في أن تشعل فتيل الحرب في سنة 1963 هذه الحرب التي سميت بحرب الرمال، والتي راح ضحيتها الكثير من الجزائريين والمغاربة، أما مسألة الحدود فقد حسمت في سنة 1972 من خلال اتفاقية رسم الحدود التي وقع عليها الجانبان الجزائري والمغربي. كما لعب المجتمع الدولي دوراً فعالاً في حسم قضية الحدود الجزائرية المغربية.

٣- العايب، سليم (٢٠١١) الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة/ الجزائر.

تتناول هذه الدرسة موضوع الدبلوماسية الجزائرية وانتشارها السريع في العالم، ودورها الريادي في دعم الحركات التحررية في إفريقيا، وفي تهدئة الأوضاع فيها وتوطيد أواصر التعاون بين الشعوب الإفريقية، وكذا دورها في وضع حد للحرب في القرن الإفريقي ومساهمتها في تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية لتواكب التطورات الحاصلة في محيطها وتفعيل مؤسساتها للاستجابة أكثر للتحديات التي تواجهها القارة، وكيف صنع النشاط الدبلوماسي للجزائر مكانة ريادية في الاتحاد الإفريقي في ظل المحددات الداخلية والخارجية؟

وتوصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية عملت على بعث نشاطها من جديد إفريقيا ودوليا واستطاعت أن تحرز تقدما ملحوظا بعد ذلك في بعض الملفات، مثل ملف الصحراء الغربية، وإقناع المجتمع الدولي بضرورة التعاون من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى الحضور الفعال على مستوى أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقي.

٤- محمد بوبوس قضية الصحراء ومفهوم **الحكم الذاتي:** وجهة نظر مغربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد١٣٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولـــى ٢٠٠٨.

تناولت هذه الدراسة موضوع الحكم الذاتي كطريقة لحل توافقي ونهائي لنزاع الصحراء، وبيّنت مواقف أطراف النزاع سواء المباشرة أم غير المباشرة من الحكم الذاتي.

واستبعدت خيار الاستفتاء كحل لنزاع لكونه قد يؤدي إلى الاستقلال التام أو الانضمام التام، واعبرت ان نتائج هذا الاستفتاء غير واقعية وغير مقبولة، ورأت أن هناك فرصة للحل بسبب أن الحل أصبح مطلبا دولياً وإقليمياً ومحلياً.

٢- الدراسات باللغة الاجنبية

1-Jacob Mundy (2008) The Question of Sovereignty in the Western Sahara Conflict, International Conference of the Jurists for Western Sahara, Institute of Arab and Islamic Studies,University of Exeter27-28 June.

2-Hans Morten Haugen(2007) THE RIGHT TO SELF-DETERMINATION AND NATURAL RESOURCES:THE CASE OF WESTERN SAHARA, LEAD Journal (Law, Environment and Development Journal), 3/1.

تتناول كل من الدراستين موضوع النزاع بوصفه صراعاً حول السيادة، ما بين رغبة المغرب في السيادة على الصحراء باعتبارها أراضي مغربية، وجبهة البوليساريو التي تسعى لتأسيس دولة مستقلة، وتناول الأمم المتحدة للنزاع بوصفه صراعا حول السيادة.

وأطلق طرفا الصراع –المغرب والبوليساريو– ادعاءات متبادلة حول الصحراء، وأن كليهما ادعى حقه الشرعي في السيطرة على الإقليم وحكمه، ونازعا الشرعية من حكم الآخر.

وتوصلت الدراسة إلى أن حل الصراع يتمثل بإيجاد تسوية حول مسألة السيادة لأنها العقبة التي وقفت باتجاه ايجاد الحل، وأن الاعتماد على قرار محكمة العدل الدولية باعتبار أن السيادة تعود للشعب الصحراوي سيكون مفتاح الحل.

وهناك دراسات تناقش موضوع السيادة وعلاقتها بالمصادر الطبيعية، وفي هذه الدراسات يتم تناول السيناريوهات المختلفة للتحكم بالمصادر الطبيعية للصحراء الغربية كحقول الغاز والبترول والمصائد السمكية وفقا لقرارات الأمم المتحدة وبشكل خاص مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار، وإن على الشعب الصحراوي الاعتماد على حقه في استغلال مصادر ثروته

3-Anna-Lena Hoh,(2010) 'THE LAST COLONY OF AFRICA' THE WESTERN SAHARA- MOROCCO CONFLICT ANALYZED THROUGH THE LANGUAGE PRAGMATIC APPROACH, Faculteit der Management wetenschappen, Radboud University Nijmegen.

تتناول هذه الدراسة موضوع الصراع وفق مقترب واقعي لإلقاء نظرة فاحصة على الإجراءات التي اتخذتها الجهات الفاعلة في الصراع، وقد استخدم هذا المنهج لتقديم رؤية حقيقية لأفعال أطراف الصراع الرئيسية (المغرب والبوليساريو (الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية)) بالإضافة لبعثة الأمم

المتحدة بوصفها وسيطاً بين أطراف الصراع، وكذلك لأطراف التي لها دور غير مباشر في الصراع كالجزائر والولايات المتحدة.

وبدا واضحاً أن الوضع في الصحراء غير مستقر سياسيا بحكم الجغرافيا السياسية منذ ٣٥ عاماً، ورغم احتلال المغرب للصحراء منذ فترة طويلة فإن الصحراويين لم يقبلوا وبقي الصراع مستمرا.

وحاولت الدراسة تقديم إجابة حول لماذا استمر الصراع حتى هذه اللحظة؟ وربطت الإجابة على ذلك بالمجتمع الدولي ومصالحه، فضلا عن المجموعات والدول الإقليمية المعنية وهي الجزائر والمغرب وموريتانيا، التي ما زالت تقاتل من أجل المصالح الاقتصادية والسياسية الخاصة.

4- Mikael Simble(2009) EAST TIMOR AND WESTERN SAHARA – A COMPARATIVE STUDY OF THE DECOLONIZATION PROCESS OF TWO IBERIAN EX-COLONIES, 1 HIST 7602 Thesis paper.

تتناول هذه الدراسة موضوع النزاع بوصفه موضوعا من مواضيع تصفية الاستعمار وذلك بالمقارنة مع موضوع تيمور الشرقية بوصفه تركة من تركات الاستعمار، وأن إنهاء وضع تيمور الشرقية بإجراء الاستفتاء ثم الاستقلال يجب ان يكون مقدمة لإنهاء حالة النزاع في الصحراء الغربية نظرا لتشابه الحالتين من حيث الظروف الموضوع والذاتية.

إن حق تقرير المصير ومبدأ تصفية الاستعمار والتي تعد من الأسباب الأساسية التي على أساسها تأسست الأمم المتحدة يجب أن لاتخضع لاعتبارات الأيديولوجيا أو أية اعتبارات أخرى ترتبط بأطراف الصراع، وأن تطبيق مبادئ القانون الدولي هو الطريق الوحيد لحل الصراع.

5- Matthew Porges & Christian Leuprecht (2016) The Puzzle of Nonviolence in Western Sahara, Democracy and Security, 12:2, 65-84.

تعالج هذه الدراسة مسألة غياب العنف في الصراع الصحراوي من قبل السكان الأصليين منذ دخول القوات المغربية للصحراء الغربية عام ١٩٧٥.

وتحاول الدراسة تقديم إجابة عن تساؤلها الرئيسي حول مغزى غياب العنف في ضوء عدة عوامل منها الدعم الواسع للاستقلال والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المغاربة والصحراويين والرفض المغربي لثقافة الصحراويين والمقاومة لتطلعات الصحراويين بالاستقلال، مستخدمة نماذج من نظريات اللاعنف وإجراء مقابلات مع الصحراويين من أجل فهم الظاهرة.

وتوصلت الدراسة إلى صعوبة فهم ظاهرة اللاعنف التي تعيشها الصحراء الغربية لعدة أسباب منها موقعها النائي، والغموض النسبي للمواقف الدولية.

مايميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة

تم تغطية الفترة الزمنية الممتدة من(١٩٧٥م–٢٠١٧م)، وهي فترة نزاع الصحراء الغربية لبيان جذور الخلفية التاريخية لنزاع الصحراء الغربية، وعرض سيناريوهات الحل الأساسية، ومواقف أطراف النزاع مع كل الحلول، مع الأدوار التي قام بها مبعوثو الأمم المتحدة في حل النزاع وتخفيف شدة التوتر، ومحاولة إيجاد حل يرضي أطراف النزاع، وتوضيح دور الأمم المتحدة في حل النزاع القائم بالوسائل السلمية والدبلوماسية والإشارة لقرارات مجلس الأمن في فض نزاع الصحراء الغربية، والعوامل التي تعيق حل النزاع.

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتدخل الأمم المتحدة في نزاع الصحراء الغربية

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتدخل الأمم المتحدة في نزاع الصحراء الغربية أثناء الحرب الباردة.

المطلب الثاني: تدخل الأمم المتحدة في نزاع الصحراء بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: سيناريوهات المستقبل ومعوقات الحل

المطلب الأول: سيناريو تقسيم الإقليم

المطلب الثاني: سيناريو الحكم الذاتي الموسع

المطلب الثالث: السيناريو الأممي

المطلب الرابع: العوامل التي تعيق حل النزاع

أخيرا: الخلاصة (اختبار الفرضية، ونتائج الدراسة)

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتدخل الأمم المتحدة في نزاع الصحراء الغربية

المطلب الأول: المواقف القانونية لطرفي النزاع وتدخل الأمم المتحدة في نزاع الصحراء الغربية أثناء الحرب الباردة.

تعد الصحرا الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، ومنذ عام ١٩٦٣ تم تسجيل قضية الصحراء الغربية كقضية تصفية استعمار لدى الأمم المتحدة، ولهذا تولت أمرها الأمم المتحدة بوصفها المسؤولة الأولى

عن حفظ السلم والأمن الدوليين، والمسؤولة عن تصفية الاستعمار ونيل الشعوب حق تقرير المصير بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤[١].

وفي ١٩٦٥ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (xxi 2072) الذي يطالب إسبانيا بإنهاء استعمارها للصحراء الغربية، وفي ١٩٦٦ ناقشت الأمم المتحدة في دورتها الـ ٢٢ قضية الصحراء الغربية، وقد قدمت كل من إسبانيا والمغرب وموريتانيا عريضة تدعي فيها أن الصحراء جزء منها. وفيه أيضا اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (XXI 2229) القاضي بتنظيم استفتاء في الصحراء لتقرير مصير المنطقة، حيث تضمن قرار الأمم المتحدة المتمثل في القرار السابق بالفصل بين إقليم إفني والصحراء الغربية، وإنهاء الاستعمار في إقليم إفني ونقل السلطات إلى حكومة المغرب، والتشاور مع حكومتى المغرب وموريتانيا والاسراع في إجراء استفتاء حول تقرير المصير تحت رعاية الأمم المتحدة[٢].

وتستند المغرب في مطالبتها بالصحراء الغربية إلى ما قدمته من حجج وأسانيد قانونية في أيلول ١٩٧٤ إلى الجمعية العامة للامم المتحدة التي بدورها أرسلته إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لتبدي رأيا استشاريا لتعزيز مطالبته بما يسميه (حقوقه التاريخية على الإقليم[٣]):

١- ادعاء المغرب بوجود سيادة لها على الصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم، منها تعيين القيادات، وتحصيل الضرائب.... وغيرها من مظاهر السيادة.

٢- الهيكل التنظيمي للدولة المغربية في تلك الفترة التاريخية، وعلاقات المغرب بالدول الأخرى، وتشمل المراسلات الدبلوماسية، معاهدات واتفاقيات و.التي تتضمن اعترافا من الدول الأخرى بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية.

٣- العلاقات الروحية والتبعية والدينية بين قبائل الصحراء الغربية والسلطان المغربي.

أما الحجج والاسانيد التي تستند عليها جبهة البوليساريو فهي تستند إلى ضرورة تطبيق القرار 1514(XV) الداعي إلى تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية بتطبيق حق تقرير المصير، ورفضت المحكمة الحجج المغربية، وأكدت على حق الإقليم في الاستفتاء.

(1) Debeche, The international legality of the Western Sahara issue: The objective and nonnegotiable solution of a referendum, p. 179.

(2)http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/3/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

(٣). https://ar.wikipedia.org/wiki/الحالة_السياسية_للصحراء_الغربية

وقد بدأت حركة استقلال الصحراء الغربية قبل أكثر من ٤٠ عاماً كحركة تحرير وطنية ضد الاستعمار الإسباني، ومنذ ذلك الوقت، اعتبرت المغرب الصحراء جزءا من أراضيها، وقد ضمت المغرب الصحراء الغربية عام ١٩٧٥ وفقا لاتفاقية مدريد والتي قسّمت الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، وهذا أشّر إلى أن الصحراء هي جزء من أراضي المغرب، وقاد الملك الحسن الثاني المسيرة الخضراء التي قُدِر عددها بمئات الآلآف إلى الصحراء الغربية، وبعد أربع سنوات من الصراع بين موريتانيا والمغرب وجبهة البوليساريو، توقفت موريتانيا عن التدخل عسكريا في الصراع، مما أعطى المغرب فرصة التحكم بكامل أراضي الصحراء الغربية، ومهمة السيطرة على جبهة البوليساريو، وفي عام ١٩٧٩ شيّدت الحكومة المغربية بيرم (وهو ساتر ترابي طوله ٢٧٠٠ كم عمل به الاف من الجنود المغاربة)، ونجح الساتر في فصل السكان الصحراويين إما إلى الأراضي التي يسيطر عليها المغرب أو تخضع لجبهة البوليساريو، وهؤلاء يقيمون في مخيمات كلاجئين في منطقة تندوف الجزائرية[١].

تواترت الأحداث بعد ذلك؛ فقد أعلن المغرب قبوله الاستفتاء في الصحراء عام ١٩٨١، وأعاد الملك الحسن التأكيد على ذلك عام ١٩٨٣ والقبول بنتائج الاستفتاء مهما كانت، وأعلن رغبته في تولي الأمم المتحدة حل النزاع[٢].

وفي عام ١٩٨٥ عمل الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) على إرسال بعثة للمساعي الحميدة توصلتْ إلى "مقترحات للتسوية" تم قبولها في ٣٠ آب ١٩٨٨ من المغرب وجبهة البوليساريو[٣]، أساسها خطة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء، وسيؤدي إجراء هذا الاستفتاء إما الانضمام إلى المغرب أو الاستقلال عنه. وقد لاقت خطة ديكويلار تقدما في البداية حيث:[٤]

١- قَبِلَ الطرفان بالخطة في ٣٠ أغسطس/ آب ١٩٨٨ .

٢-الموافقة على وقف إطلاق النار، وقد طُبِّقَ فعليا في أيلول ١٩٩١.

المطلب الثاني: تدخل الأمم المتحدة في نزاع الصحراء بعد الحرب الباردة

(1) Murphy. **The Case of the Western Sahara and its Struggle for Independence**), Oct 18 2015, at http://www.e-ir.info/2015/10/18/the-case-of-the-western-sahara-and-its-struggle-for-independence/

(٢) http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/3/ أبرز-أحداث-قضية-الصحراء-الغربية

(٣) للمزيد انظر للموقع الرسمي لبعثة الامم المتحدة المينورسو

http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml

(٤) تقرير حول **المحاولات الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية**، موقع الجزيرة نت

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/aa619a47-f5cb-4994-a158-828c20f0b1ab

أدى انهيار النظام الدولي الثنائي القطبية المرتبط بمجموعة من الأحداث والمتغيرات على الساحة الدولية وتحوله إلى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة، وبهذا انتهت الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٩١, مُخلفة آثاراً على مواقف الأطراف المباشرة في منطقة النزاع, وخاصة الدول الداعمة لجبهة البوليساريو"الجزائر وليبيا".

فرض مجلس الأمن الدولي على ليبيا أيضا الحظر لاتهامها باسقاط طائرة "بان أمريكان" فوق "لوكربي" الاسكتلندية عام ١٩٨٨؛ مما دفع ليبيا إلى الابتعاد عن الشعارات الثورية؛ وتبني مواقف معتدلة من مشكلة الصحراء وفك تحالفها مع الجزائر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء، وكذلك دخلت الجزائر فيما يسمى بالعشرية السوداء، ومحاربة الإسلام السياسي، وهذه الظروف دفعت بالدولتين إلى الابتعاد عن دعم جبهة البوليساريو واقترابهم من الحياد مقارنة بمواقفهم السابقة، مما عزز موقف المغرب بالمطالبة بضم الصحراء الغربية إليه من خلال الوسائل الدبلوماسية ووسائل الإعلام والمحافل الدولية، أي أن التغيرات أعطت هامشاً للمناورة؛ فتحرك المغرب نحو المطالبه بحقه في الصحراء، معتمداً على حليفتها التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة[١].

وببساطة، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أتى في خضم التحولات الدولية، بل هو جوهر التحول إلى فقدان البوليساريو حليفا قويا؛ مما أدى إلى استنزاف موارد البوليساريو وجعلها في موقف ضعف، وفي النهاية قبول البوليساريو وقف إطلاق النار[٢].

ولهذا اعتمد مجلس الأمن عام ١٩٩٠ تقرير الأمين العام (S/21360) الذي تضمن النص الكامل لمقترحات التسوية وإطار خطة الأمين العام لتنفيذها. في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩١، قرر مجلس الأمن في قراره ٦٩٠ (١٩٩١) أن ينشئ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وفقا لتقرير الأمين العام (S/22464) والذي فصّل بشكل أكبر خطة التنفيذ[٣].

(١) شـــعلان، مشـكلة الصحراء الغربية وانعكاســها على مســتقبل الأمن القومي العربي (بحث في الجغرافية السياسـية)، ص ص ٦٨١-٦٨٢.

(2) Rubin, Is the Western Sahara dispute nearing an end? The American Enterprise Institute, February 5, 2016, p. 3 at https://www.aei.org/publication/is-the-western-sahara-dispute-nearing-an-end/

(٣) للمزيد انظر للموقع الرسمي لبعثة الامم المتحدة المينورسو
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml

وقد تضمنت صلاحيات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ما يلي[١]:

١- مراقبة وقف إطلاق النار.

٢- التحقق من تخفيض عدد القوات المغربية في الإقليم.

٣- رصد مرابطة القوات المغربية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو) في المواقع المحددة.

٤- القيام بالجهود اللازمة مع الطرفين للإفراج عن كل الأسرى والمحتجزين السياسيين في الصحراء الغربية.

٥- الإشراف على تبادل أسرى الحرب (لجنة الصليب الأحمر الدولية).

٦- تنفيذ برنامج الإعادة إلى الوطن (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين).

٧- تحديد هوية الناخبين المؤهلين وتسجيلهم؛ وتنظيم استفتاء حر ونزيه وكفالة إجرائه وإعلان نتائجه.

وقد باشرت لجنة الهوية العمل فعليا عام ١٩٩٤، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ استأنف الأمين العام إطلاق عملية التحقق من الهوية، وبالرغم من الصعوبات فإن عملية تحديد الهوية اقتربت من نهايتها في السادس من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨. ولكن الطرفين ظلا غير قادرين على الوصول إلى توافق في الرأي حول كيفية التعامل مع ثلاث مجموعات تم التنازع حولها، وفي محاولة لدفع العملية إلى الأمام قدم الأمين العام في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ مجموعة من الإجراءات للطرفين، وتضمنت بروتوكولا للتحقق من هوية أولئك الذين ظلوا متقدمين من المجموعات القبلية الثلاث وبروتوكولا حول عملية الطعون، وقبلت جبهة البوليساريو مجموعة التدابير في الشهر التالي، وبعد طلب حكومة المغرب استيضاح قبلت من ناحية المبدأ ذلك في آذار/ مارس ١٩٩٩، ومن ثم استمرت عمليات التحقق من هوية الأفراد الباقين من المجموعات القبلية الثلاث في ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٩[٢].

وبعد وفاة الملك الحسن الثاني، وتولي الملك محمد السادس الحكم، بدأ العمل على مشروع الاستفتاء من جديد، عادت مسألة كيفية إنهاء النزاع بعد تمديد مهمة " المينورسو[٣].

(١) ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/mandate.shtml

(٢) للمزيد انظر الى http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml

(٣) السلامي. مستقبل قضية الصحراء الغربية بعد تمديد مهمة " المينورسو. مجلة السياسة الدولية، ١٤/ايار ٢٠١٥، للمزيد انظر لمجلة السياسة الدولية http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5305.aspx

المبحث الثاني: سيناريوهات المستقبل ومعوقات الحل

المطلب الأول: سيناريو تقسيم الإقليم

تعود فكرة تقسيم الإقليم الصحراوي لأول مرة بين المغرب وموريتانيا لمعاهدة مدريد سنة 1975 ، لكن موريتانيا انسحبت منها بعد توقيعها لاتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو عام ١٩٧٩[١].

تجددت الفكرة حينما طلب مجلس الأمن من الأمين العام الأسبق كوفي عنان القيام بمهمة أساسية، تتلخص بجمع أطراف النزاع وتشجيعهم للعودة إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي يرضي طرفي النزاع، وكان أساس هذا الحل إعادة تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو وفق اتفاقية مدريد سنة ١٩٧٥، إذ ينسحب المغرب من جنوب الصحراء ويمنح للبوليساريو المنطقة التي كانت توجد فيها موريتانيا.

وتنفيذا لهذه التوصية، عقد المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة جيمس بيكر سلسلة مشاورات وقدم مشروع الاتفاق الإطار الذي عرف بـ "مخطط بيكر الأول" في حزيران من سنة ٢٠٠١، الذي أيده مجلس الأمن في قراره رقم 1359الصادر في ٢٩ حزيران من ذات السنة، وقبله المغرب كأساس للتفاوض من أجل التسوية النهائية للنزاع، بينما رفضته كل من الجزائر والبوليساريو[٢]، ولاحقا تباحث الأمين العام السابق "كوفي عنان" مع الوفد الصحراوي، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في مدينة هيوستن الأمريكية يوم02 تشرين الثاني 2001 ، وبعد المحادثات التي أجراها مع الطرفين، تأكد الأمين العام للأمم المتحدة، أن جبهة البوليساريو ترفض الاتفاق-الإطار جملة وتفصيلا، وهي غير مستعدة لمناقشته، أما الجزائر، فانها تتحفظ وتطلب من الأمين العام ومبعوثه الشخصي دراسة مقترحات جديدة، ثم بعدها قام المبعوث الشخصي للأمين العام" جيمس بيك" يومي ٢٤-٢٥ كانون الثاني 2002، بزيارة إلى المغرب والتقى بالملك محمد السادس، وأخبره بأن الجزائر وجبهة البوليساريو، مستعدان للتفاوض حول إمكانية تقسيم الإقليم بين المغرب وجبهة البوليساريو، وبذلك ظهرت من جديد فكرة تقسيم إقليم الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة[٣]، ويتناقض سيناريو التقسيم مع فكرة تقرير المصير.

(١) مصطفى. استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية. اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر١، الجزائر ، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٢١٤.

(٢) محمد الزهراوي (التحولات الراهنة في قضية الصحراء والسيناريوهات المحتملة)، اذار ٢٠١٦، للمزيد انظر للموقع الآتي: http://www.lakome2.com/opinion/12783.html

(٣) مصطفى. استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية. اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر١، الجزائر ، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٢١٤، ص ٢١٣.

لكن تحليل السياق التاريخي لظهور سيناريو التقسيم يؤشر إلى علاقة واضحة بين الفشل في إيجاد حلول سلمية ترضي جميع الأطراف وظهور هذا السيناريو، فبعد اقتراح جيمس بيكر مخطط السلام الذي عرف بـ "مخطط بيكر الثاني"، وبعدها " بيكر ثلاثة" أو ما يسمى "الحل الثالث"، وتعاظمت الخلافات العميقة حوله بين أطراف الصراع، اعتبرها مجلس الأمن لاغية وتم سحبها كأساس للتفاوض لحل النزاع. وبعد استقالة جيمس بيكر في حزيران سنة ٢٠٠٤، اختار كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "ألفارو دي سوتو" من أجل مواصلة العمل مع الأطراف بهدف التوصل إلى حل سياسي توافقي، ونتيجة رفض الجزائر للتعاون مع المبعوث الشخصي للأمين العام السيد ألفارو دي سوتو، اختار الأمين العام مبعوثاً جديداً هو بيتر "فان والسوم"[١] .

لقد ساعد فشل تنفيذ خيار إجراء استفتاء تقرير المصير إلى إحياء خيار التقسيم مع خيارات أخرى كما ذكرنا، وأدى إلى انتقال الصراع من سياسي–عسكري على الأرض الصحراوية إلى سياسي–دبلوماسي في المنتديات الدولية حيث التنافس الدبلوماسي القوي بين المغرب وجبهة البوليساريو المدعومة جزائريا[٢].

إن رواج فكرة التقسيم مرتبط بمقولة ليست بالضرورة صحيحة، وهي أنها ترضي ولو نسبيا الأطراف المنخرطة في النزاع، فالمغرب سيبقى في الصحراء، وجبهة البوليساريو سيكون لها وجودٌ قانوني وفعلي، وتصبح جزءا من المجتمع الدولي، وستستفيد الجزائر من تخفيف الضغط عليها من الجهة الغربية جيواستراتيجيا، وسيكون بين موريتانيا والمغرب دولة عازلة(buffer zone)، وستضمن فرنسا حليفة المغرب استمرار تواجد وسيطرة المغرب على جزء من الصحراء الغني بالثروات، وتضمن الولايات المتحدة السلام والاستقرار في المنطقة بين دول المنطقة والتفرغ للتصدي للارهاب في المنطقة، وضمان مصالحها الاقتصادية مع دول المنطقة، أما إسبانيا فستضمن استثماراتها والتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية مع الصحراء، وتصفية آخر منطقة استعمارية في افريقيا[٣].

إن حالة الفشل الذي وصل إليه مخطط التسوية والمفاوضات الثنائية بين الطرفين، هو ما يدفع بفكرة تقسيم الإقليم بين المغرب وجبهة البوليساريو، وذلك تطبيقا لمبدأ لا غالب ولا مغلوب، لكن بشرط إدخال تعديلات جوهرية على هذه الفكرة وإعطاء ضمانات واسعة للطرف المغربي علما أن المغرب سبق له أن اقتسم الإقليم مع موريتانيا بواسطة معاهدات مدريد 1975 ، وبالتالي فإذا كان المغرب قبل التقسيم في

(١) الزهراوي. التحولات الراهنة في قضية الصحراء والسيناريوهات المحتملة. مرجع سابق

(٢) مجدوبي (.أي حل لنزاع الصحراء الغربية: اقتسام أم فيديرالية؟) عرض لكتاب «مهامي في الصحراء» لدبلوماسي الاسباني أنخيل مانويل بايستيروس غارسيا،، الناشر: صحيفة القدس العربي، تشرين الثاني ٢٠١٤، للمزيد انظر الى http://www.alquds.co.uk/?p=243820

(٣) شعنان. نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير. ص ص ٢٣٠-٢٣١

السابق، فلماذا لا يقبل به اليوم؟، كذلك فأن الجزائر وجبهة البوليساريو سبق لهما أن قبلا ضمنيا فكرة التقسيم حسبما جاء في تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان.

١- مواقف الأطراف المعنية بالنزاع من فكرة تقسيم إقليم الصحراء الغربية.

أ. المغرب

لقد رفضت المغرب فكرة التقسيم عبر وسائل الإعلام المغربية؛ وذلك خوفا من البلقنة (نسبة إلى البلقان) أي انتقال التقسيم والتفكك إلى المنطقة ككل, كما أن وزير الخارجية المغربي الأسبق محمد بن عيسى وحسب ما أوردته جريدة الشرق الأوسط، قال "بأن فكرة تقسيم الصحراء الغربية لايمكن أن تحظى بموافقة المغرب[١]، وذلك لاعتبارات استراتيجية واقتصادية' ويرى المغرب أن اتفاق الإطار الذي تقدم به بيكر والذي يتضمنه تقرير الامين العام المقدم إلى مجلس الأمن، يبقى هو الحل الواقعي لإيجاد تسوية سياسية تقوم على إعطاء سكان الأقاليم الصحراوية عددا من الاختصاصات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك في نطاق السيادة المغربية.

ب- موقف جبهة البوليساريو والجزائر من تقسيم إقليم الصحراء الغربية.

لا تؤيد جبهة البوليساريو فكرة التقسيم لأنه لايمنحها دولة مستقلة على كامل التراب الصحراوي[٢]، وأما الجزائر من الناحية الرسمية فترحب بالفكرة؛ وذلك لأسباب متعلقة بالجيواستراتيجيا، بل إن النقاشات داخل مجلس الأمن كشفت أن الجزائر هي صاحبة اقتراح التقسيم (هناك بعض من الدراسات ترى أن المغرب صاحبة مقترح التقسيم، ولا يستطيع الباحث أن يحسم في الموضوع نظرا للغموض الذي يكتنف خيار التقسيم نفسه[٣])، وربما يقف كوفي عنان الامين العام السابق للامم المتحدة نفسه مع خيار لتقسيم)، ومما زاد من تأزيم الوضعية زيارة بوتفليقة لمخيمات تيندوف والتي عدت سابقة حيث لم يسبق أن قام بها رئيس جزائري منذ ١٩٧٦ وذلك نهاية شباط ٢٠٠٢، وعاد بعدها ليعلن أن قضية الصحراء ليست ملفا يطوى ومصير الاتحاد المغاربي مرهون بها، كما أكد في رسالة بعث بها إلى زعيم جبهة البوليساريو مواصلة الحكومة الجزائرية دعمها للجبهة وأن الجزائر متشبثة بخيار تقرير المصير كحل لنزاع الصحراء وما يستلزمه من تطبيق لخطة التسوية[٤].

(١) لمزيد من المعرفة انظر الى تصريح وزير خارجية المغرب لصحيفة الشرق الأوسط.
http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8435&article=89471#.WEHi1mX_rIW

(٢) للمزيد انظر للمركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية http://www.cmesmr.org/etudes/8-2012-11-25-14-37-56.html

(٣) نجلاء.العلاقات الجزائرية المغربية: افاقها واقعها وتطورها ومستقبلها ١٩٦٣-١٩٩٤. ص ٥٢.

(٤) . الخلفي (أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية) على الرابط الاتي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078

المطلب الثاني: سيناريو الحكم الذاتي الموسع

بدا سيناريو الحكم الذاتي خيارا مقبولا للمغرب لحل مشكلة الصحراء الغربية دون التراجع عن المبادئ التي تقوم عليها وحدة التراب المغربي، ولذلك قام المغرب باقتراح مشروع الحكم الذاتي الموسع مراهناً على نجاحه نظراً للتأييد فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية[١]، وأصبح المغرب يرفض أي تفاوض جديد خارج مشروع الحكم الذاتي الموسع الذي اقترحه.

ولقد تم تقديم هذه المبادرة من قبل الحكومة المغربية عام ٢٠٠٧، ويمكن تقسيم خطة الحكم الذاتي إلى ثلاثة أقسام[٢]:

١- إجراءات بناء الثقة

أ- تعديل الدستور المغربي لادخال نظام الحكم الذاتي فيه، ضمانا لاستقرار هذا النظام.

ب- تتخذ المغرب كافة الإجراءات اللازمة من أجل تأهيل الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى الوطن، وبما يحفظ سلامتهم وحماية ممتلكاتهم.

ج-اصدار المغرب عفوا شاملا يوقف أي المتابعة التوقيف، والاعتقال والحبس.

د- بعد موافقة الأطراف المعنية على مشروع نظام الحكم الذاتي، يعمل مجلس انتقالي -مكون من ممثلي الأطراف- لعودة سكان المخيمات إلى مدنهم وقراهم، ونزع السلاح والتسريح، وإعادة تأهيل العناصر المسلحة للحياة المدنية.

٢- جوهر الحكم الذاتي وأهم اختصاصاته

أ- إن أساس الحكم الذاتي لإقليم الصحراء هو قبوله بسيادة المغرب، مع إعطاء السكان الصحراويين الحق في إدارة شؤونهم من خلال هيئات تمثلهم (تشريعية، تنفيذية، قضائية)، وتتمتع باختصاصات محددة وحرية اختيار من يمثلهم، وحقهم في الإسهام في التنمية والحياة الاقتصادية والثقافية.

---

(١) بوبوش. مبادرة الحكم الذاتي للصحراء. ص ٢.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=97553

(٢) للمزيد انظر للمبادرة المغربية حول منح الإقليم الصحراء الغربية حكماً ذاتياً موسعاً".

http://www.sahara.gov.ma/ar/page/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A /

ب-احتفاظ المغرب بالاختصاصات السيادية كالدفاع والعلاقات الخارجية، مع جواز إدارة الحكم الذاتي للصحراء، بالتشاور مع الحكومة، إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات، وأما العلم والنشيد الوطني والعملة والاختصاصات الدستورية والدينية تبقى لملك المغرب.

ج- يكون لسكان الحكم الذاتي للصحراء حصة (كوتا) في البرلمان وبباقي المؤسسات الوطنية، ولهم الحق في المشاركة في كافة الانتخابات الوطنية.

د- يتم إجراء الاستفتاء على نظام الحكم الذاتي بعد التفاوض وفقا لحق تقرير المصير ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٣- أهم اختصاصات إقليم الحكم الذاتي للصحراء فهي:

أ- إدارة الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الإقليم.

ب-التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة.

ج- للإقليم ميزانية خاصة ونظامه الجبائي.

د- البنى التحتية: الماء والمنشآت المائية والكهربائية والأشغال العمومية والنقل.

هـ- المسؤولية الاجتماعية والثقافية: السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية؛ والنهوض بالتراث الثقافي.

و- تتضمن موارد إدارة الحكم الذاتي الضرائب والرسوم المتأتية من الإقليم، بالإضافة للعوائد المتحصلة من الموارد الطبيعية سواء من الدولة أو من إدارة الإقليم.

٤- صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي.

أ- يشكل رئيس حكومة الحكم الذاتي للصحراء حكومته، ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه، بموجب نظام الحكم الذاتي. ويكون رئيس الحكومة الحكم الذاتي مسؤولا أمام برلمان الحكم الذاتي.

ب-حق برلمان الحكم الذاتي في انشاء محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لإقليم الحكم الذاتي للصحراء، وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك.

ج- تتولى المحكمة العليا في إقليم الصحراء- باعتبارها أعلى هيئة قضائية في إدارة الحكم الذاتي للصحراء- النظر في تأويل قوانين إدارة الحكم الذاتي، دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة.

د- يجب أن تكون القوانين التشريعية والتنظيمية والأحكام القضائية الصادرة عن هيئات الحكم الذاتي للصحراء مطابقة لنظام الحكم الذاتي، وكذا لدستور المملكة.

هـ- يتمتع سكان الصحراء بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان، والمتعارف عليها دوليا.

وفي محاولة لجعل هذا الخيار أكثر قبولا لدى أطراف الصراع، ولدى المجتمع الدولي، أعلن العاهل المغربي محمد السادس في تشرين الثاني ٢٠١٤، وبمناسبة الذكرى ٣٩ للمسيرة الخضراء، عن ما سماه "الإقليمية المتقدمة"، أي الحكم الذاتي الكامل للصحراويين تحت السيادة المغربية، وفي الذكرى ١٦ لتولي محمد السادس الحكم أعلن عن خطط أخرى لتمكين المناطق بدلا من الحكم المركزي(١).

٥- موقف جبهة البوليساريو: الرفض لفكرة الحكم الذاتي

رفضت جبهة البوليساريو مشروع الحكم الذاتي الذي تقدّمت به المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة، جاء ذلك في رسالة بعثها رئيس جبهة البوليساريو محمد عبد العزيز إلى الامين العام للأمم المتحدة عن نص مقترحات البوليساريو، والتي تعتبر في الحقيقة مبادرة تقابل مقترح الحكم الذاتي المغربي، وتتضمن تنظيم استفتاء لحق تقرير المصير، ومخطط التسوية للأمم المتحدة، وترى في مبادرة المغرب "هروباً إلى الأمام"، يدخل في إطار التحدي المستمر من طرف المغرب لقرارات الأمم المتحدة(٢).

وفي الحقيقة إن جوهر خطاب جبهة البوليساريو يرتكز على الاستقلال والرغبة بتأسيس علاقة ودية وتعاون مع كل الدول، وعلى أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وتطالب بدعم نضالها ضد الدول التي تعتدي على الصحراء حتى تحقق النصر النهائي(٣).

وتلتزم جبهة البوليساريو بقبول نتائج الاستفتاء مهما كانت، وإذا أدى الاستفتاء إلى الاستقلال فانها ملتزمة بالتفاوض مع المملكة المغربية برعاية الأمم المتحدة حول الضمانات المستعدة لتقديمها للمملكة

(1) . Michael Rubin, op.cit, p.4

(٢) مفتاح، البوليساريو تعلن رفضها لفكرة الحكم الذاتي وتدعو المغرب للعودة للمشروعية الدولية لحل نزاع الصحراء الغربية، ص ص ٢-٣

(3) Anna-Lena Hoh, 'THE LAST COLONY OF AFRICA' THE WESTERN SAHARA-MOROCCO CONFLICT ANALYZED THROUGH THE LANGUAGE PRAGMATIC APPROACH.,p. Xxvi.

المغربية، وذلك بخصوص الجوانب السياسية والأمن ية والاقتصادية، وكذلك للسكان المغاربة في الصحراء الغربية لمدة عشر سنوات[١].

٦- الموقف الأمريكي والفرنسي

رغم تبني الولايات المتحدة رسميا الموقف الأممي المطالب بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عن طريق استفتاء شعبي، إلا أن الموقف الأمريكي يتبنى مقاربة تنازلات من طرفي النزاع تؤدي إلى حل وسط يخدم مصلحتهما، ولهذا أيدت الولايات المتحدة الاقتراح المغربي بإقامة حكم ذاتي ضمن السيادة المغربية، وكذلك دعمت فرنسا الحل المغربي باقامة حكم ذاتي للصحراء الكبرى ضمن السيادة المغربية، وفي زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في شهر نيسان ٢٠١٣، أعلن صراحة تأييده للخطة المغربية حيث قال"إنه يفضل الخطة المغربية التي ترفض فكرة الاستقلال وتقترح بدلاً منها الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية"[٢] رغم أن تقارير الأمم المتحدة تعتبر أن الاستفتاء هو الطريق الأمثل لحل الأزمة[٣].

لكن الموقف الأمريكي بقي متوافقا مع الرؤية المغربية للحل، وهذا الموقف بقي ثابتا منذ الحرب الباردة إلى عهد إدارة أوباما، فقد دعمت الولايات المتحدة المغرب عسكريا وسياسيا في النزاع، رغم ان مبررات وأسباب الموقف الأمريكي تبدو مختلفة بين الحرب الباردة وما بعدها، فالرؤية الأمريكية يمكن فهمها باعتبارها جزءاً من الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، وبعد الحرب الباردة وأحداث أيلول ٢٠٠١، أصبحت المغرب في موقع متقدم لمحاربة الإرهاب، ونموذجا في تجذير الديمقراطية في المغرب نفسها، ومع ذلك، أعلن وزير الخارجية الأميركية جون كيري أن مراقبة حقوق الإنسان يجب أن تجرى داخل الصحراء الغربية [٤].

وبالنظر إلى ما يقرب من 40 عاماً من الدعم المتواصل للمملكة، فإنه من المتوقع أن تكون سياسة الولايات المتحدة هي نفسها، لأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب واحد من أقرب حلفائها، وسيستمر تأثير الدوافع والمصالح الأمريكية عبر المغرب في عهد إدارة ترامب.

(١) عبدالنبي. مرجع سابق، ص(٢٣٠).

(٢) شارف (أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني اقليمي متغير) ص ٥، وذلك نقلا عن الموقع الالكتروني للمركز http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201341812274362934.html

(٣) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(4) Yousfi .Aiding and Abetting: The Illegality of Morocco's Nationalist Expansion into Western Sahara and their Support from the United States. pp.60-73.

أخيرا؛ قد يتطلب نجاح سيناريو المقترح المغربي المتضمن إعطاء الإقليم الصحراوي حكما ذاتيا موسعا باعتباره واحدا من أهم الحلول، وأساساً للتفاوض الذي قد تحظى بقبول جبهة البوليساريو، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوض حول مطالب البوليساريو في مجال السيادة والعلاقات الدبلوماسية والثروات الطبيعية، وأن تكون هناك آلية مشتركة تسمح بخلق آلية تفاهم، أي تقسيم هذه المجالات بين المغرب وجهة الحكم الذاتي، فلو تم مناقشة كل هذه القضايا مجددا بين الأطراف المتنازعة، يمكن أن تؤدي فكرة الحكم الذاتي الموسع إلى الحل النهائي للنزاع، والذي قد يقبله المجتمع الدولي، وكذلك فإن نهاية نزاع الصحراء الغربية سيؤدي إلى إزالة أبرز العقبات التي تواجه العلاقات الجزائرية المغربية، وبالتالي تجسيد فكرة بناء المغرب العربي الكبير والتكامل الاقتصادي لاحقا.

المطلب الثالث: السيناريو الأممي (أساسه خيار الاستفتاء، والتفاوض)

في ظل تعثر السيناريوهين السابقين ينبثق سيناريو ثالث، ويمكن أن نطلق عليه السيناريو الأممي (نسبة إلى الأمم المتحدة)، وقد يكون امتداداً للسيناريوهين السابقين، أو يحمل بعض خصائصهما.

وهذا السيناريو له جذوره وامتداده التاريخي الذي أشرنا اليه سابقا، فوفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٢١ لسنة ١٩٨٨[١]، أيّد تقرير الامين العام عن عقد استفتاء لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وعلى توفير كل السبل والوسائل اللازمة لضمان التنظيم والإشراف على هذا الاستفتاء من قبل الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الافريقي حاليا)، وجاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٥٨ لعام ١٩٩٠[٢] والذي يتضمن إرسال بعثة فنية (المينورسو) إلى الصحراء لجمع المعلومات ودعم خطة الأمين العام بالبيانات، وتنفيذ خطة الأمم المتحدة للاستفتاء، ويكون الخيار إما الاستقلال أو الانضمام للمغرب.

وحتى أيلول عام ٢٠٠٠، كانت المينورسو أبعد ما تكون عن تحقيق هدفها بإجراء الاستفتاء بعد الفشل في الاتفاق على كيفية تسجيل الناخبين، عيّن كوفي عنان وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر كمبعوث شخصي للتأسيس للاستفتاء الجديد الذي من الممكن أن يوافق الطرفان عليه، وطرح "بيكر" خطته الأولى للسلام المتضمنة حكما ذاتيا لخمس سنوات، ولم تتضمن خطته هذه إشارة واضحة للاستقلال، وبعد قبول المغرب لها، امتنعت البوليساريو عن قبولها، ونتيجة لذلك قدم "بيكر"

(١) للمزيد حول القرار ٦٢١ نفسه

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/541/08/IMG/NR054108.pdf?OpenElement

(٢) للمزيد حول القرار ٦٥٨ انظر الى نص القرار

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/574/34/IMG/NR057434.pdf?OpenElement

خطته الثانية وهي مشابهة للسابقة، ولكنه اضاف عليها عمل استفتاء فيما إذا كان الشعب الصحراوي يريد البقاء تحت السيادة المغربية أو الاستقلال، أو الحكم الذاتي، قبلتها البوليساريو، ورفض المغرب فكرة الاستقلال، فتعثرت الخطة بسبب قلة الدعم الأمريكي والفرنسي لها، وبالتالي لم يدعمها مجلس الأمن، واستقال "بيكر" في ٢٠٠٤[١].

ويلاحظ أن أساس مقترح بيكر الثاني مشروط بقبول جبهة البوليساريو بالتخلي عن الاستقلال مرحليا مقابل تخلي المغرب عن المطالبة بحكم كامل لصحراء الغربية وكحل وسط القبول بمرحلة انتقالية، وعلى اية حال كان الامين العام للامم المتحدة السابق "كوفي عنان" متلهف لهذه المبادرة، من أجل إنهاء المهمة الأممية (المينورسو) التي كلفت حوالي٦٠٠ مليون دولار[٢].

وكذلك دعمت الجزائر إجراء الاستفتاء في قضية الصحراء الغربية، وأصبح محور تحالفها في علاقاتهما الدولية يعتمد على موقف الدول الأخرى من الصحراء الغربية[٣].

وتغير السيناريو الأممي للحل مع غياب حوار مفتوح ومباشر حول قضية الصحراء الغربية بين طرفي النزاع، اذ سعت الأمم المتحدة لاتخاذ طريق وسط لتلبية مطالب كل من المغرب وجبهة البوليساريو، وهذا هو أساس وجوهر السيناريو الأممي.

وقد أوصى مجلس الأمن في جميع قراراته الأخيرة حول النزاع في الصحراء الغربية بالمفاوضات الثنائية دون شروط مسبقة بهدف حل نهائي للنزاع، وخاصة إذا تواصلت في أجواء نزيهة وصريحة وتدخلت الدول الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل إسبانيا، من أجل دفع الطرفين المتنازعين إلى قبول حل من الحلول المقترحة من قبل الأمم المتحدة، لكن في حالة فشل المفاوضات الثنائية بين الطرفين، فنصبح ندور في حلقة مفرغة ويتعين على المجتمع الدولي وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة والدول الكبرى الفعالة تكثيف العمل السياسي من أجل إيجاد حلول أخرى يمكن أن تطبق بصدور قرار من مجلس الأمن يلزم الطرفين المتنازعين بتنفيذه، تحت التهديد بتفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما طالب بذلك المبعوث الشخصي السابق للأمين العام للأمم المتحدة السيد جيمس بيكر.

(1) Yousfi. Op.cit, pp.6-7.

(2) Beardsworth, Maria Kredlow.The Last African Colony: A look at the History and Modern Day Conflict of Morocco and Western Sahara**. P.29 AT**
https://web.stanford.edu/.../The%20Last%20African%20Colony%20

(٣) كفيسي نجلاء. مرجع سابق. ص ص ٤٧-٤٨.

وتبدو ملامح هذا السيناريو بشكل جليّ في إشارة تجديد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولاية البعثة في ٢٨ نيسان ٢٠١٥ تحولا في نهج الأمم المتحدة تجاه نزاع الصحراء الغربية، في ظل عدم قدرة المغرب أو جبهة البوليساريو في التفاوض حول الصحراء الغربية وتقرير مصيرها، سواء عبر الحكم الذاتي أو الاستقلال، وظهر أن دور الأمم المتحدة يقتصر إلى حد كبير على دور وسيط في سياق ما هو موجود، إن لم يكن على قضايا هامشية. ونتيجة لذلك، تحول نزاع الصحراء الغربية على أرض الواقع بين المغرب وجبهة البوليساريو إلى التركيز على القضايا الجانبية منها دور بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (مينورسو)، وخاصة في مراقبة حقوق الإنسان، ومناقشة التقارير التي يرسلها الأمين العام للامم المتحدة لمجلس الأمن [١].

وعلى نحو متزايد، تدرك الجزائر بأن ولاية كاملة لحقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة ستكون شكلاً من أشكال التفاوض حول الصحراء، رغم أن الجزائر يرفض بشكل ثابت اعتباره طرفا في النزاع، وأن المغرب والبوليساريو هم طرفا النزاع ويجب عليهما التفاوض، وعلى أية حال فإن أية مراقبة شاملة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين ستجعل الجزائر –الدولة الأكبر في استضافة اللاجئين–وبالتالي المحاور المباشر للمغرب بدلاً من البوليساريو، مما يستلزم أن تأتي بشكل رسمي للمفاوضات[٢].

في هذا السياق، فإن بعثة الأمم المتحدة هي الوعاء لمراقبة حقوق الإنسان بين المغرب وجبهة البوليساريو، وتكررت دعوتها للمغرب والجبهة بالتعاون وفق آليات وإجراءات حقوق الإنسان، ويبقى هذا الجهد متواضعا في ظل عدم التوصل إلى آلية مناسبة لحل الصراع.

لذلك، هناك حاجة إلى جهود وساطة حقيقية من قبل الوسيط الدولي مع دعم مجلس الأمن الكامل والحاسم لطلب من كلا الجانبين ببدء مفاوضات حقيقية تستند على قاعدة الأخذ والعطاء المتبادل، وكذلك إذا أصرت الولايات المتحدة وفرنسا على الدعوة ببساطة لاعتبار العرض المغربي المتعلق بالحكم الذاتي "جاداً وذا مصداقية"، دون مطالبة المغرب الدخول في مفاوضات حقيقية مع الجانب الآخر، فإن على الدولتين أن توضح ما إذا كانت تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، التي هي أساس عرض استقلاليته، وتقع على الأمين العام للامم المتحدة مسؤولية التعامل مع صراع

(1) Jacques Roussellier(A New Role for the UN in Western Sahara) May 26, 2015, at http://carnegieendowment.org/sada/60197

(2) Ibid,

الصحراء الغربية، وتوضيحه لمجلس الأمن، ودفع مجلس الأمن لاتخاذ قرارات صعبة، خاصة في ظل نمو انعدام الأمن الإقليمي ببقاء الصراع دون حل(١).

وعلى نحو متزايد أصبح لدى سيناريو الأمم المتحدة هامش القدرة على إدارة التوازن بين إصرار المغرب بأن تكون مهمة المينورسو مراقبة اطلاق النار ومطالبة البوليساريو بالاستقلال من خلال التركيز على مراقبة استفتاء حق تقرير المصير، والإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان والرعاية للشعب الصحراوي، والبحث عن حل وسط بين الأطراف المتنازعة، وقد أصبح لدى الأمم المتحدة قراءة جديدة للوضع وتوسيع التحاور بين أطراف الصراع، وهذا يتوقف على ولاية المينورسو، والدعوة للمينورسو لأن تقوم بملء الفراغ على الأرض ومنع المزيد من الاستقطاب على الأرض، ورغم ذلك فإن توسيع هذا الدور ينظر إليه بشئ من الشك خاصة ما يتعلق باعتبار المهمة كمصدر للمعلومات حول الصحراء، وكذلك خوفا من أن يؤدي توسيع دورها وتفويضها إلى مزيد من التعقيد، وبالتالي قد تصبح اللاعب الحقيقي على الساحة(٢).

ولكن من جهة أخرى، لانه لايوجد يوجد إطار واضح للتفاوض، أي مناقشة موضوعية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير، وضعف الرغبة الحقيقية للتوصل إلى حل من أي طرف في النزاع أو الدول ذات المصالح الرئيسية، وبالتالي دخول الإقليم مرحلة هشة، فإن هذا يتطلب اتخاذ خطوات شجاعة في المقام الأول، وإعادة تعريف دور وسيط الأمم المتحدة في ضوء الحاجة لإبلاغ نزيه حول التطورات السياسية الراهنة في الإقليم ومخيمات اللاجئين .ثانيا، ينبغي تقييم حالة حقوق الإنسان من خلال آليات مبتكرة، ربما عن طريق وضع نظام الإبلاغ حول حقوق الإنسان خارج إجراءات حقوق الإنسان الرسمية للأمم المتحدة (كوجود مقرر مسؤول مباشرة ليبلغ مجلس الأمن للأمم المتحدة بها)(٣).

وعليه، فإن التوصل لحل سياسي متفق عليه في هذا الملف الشائك مرتبط بقبول الطرفين للمفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية، وهو ما يدعونا للقول إن هذه المفاوضات، بصيغتها الحالية والمبنية على محادثات ترعاها الأمم المتحدة، قد تحرز تقدماً، حتى، رغم أن عملية التفاوض لن تكون ناجعة إلا إذا ارتبطت بصدام عسكري على الأرض، يفرض على الطرفين التنازل، وفق المعطيات الميدانية، وهو ما حدث مع القرار ٦٩٠ وما يغيب حاليا عن مجريات النزاع.

(1) Anna Theofilopoulou(**Ban's Misstep in Western Sahara) foreign policy in focus,** March 28, 2016m at http://fpif.org/bans-misstep-western-sahara/.
(2) Jacques Roussellier.op.cit. at http://carnegieendowment.org/sada/60197
(3) Ibid.

وتبدو مقاربة الأمم المتحدة لحل الصراع ظاهرة، فرغم الصعوبة الأساسية في أن كل طرف يأتي إلى طاولة المفاوضات لديه رؤية مختلفة، فالمغرب يرى أن الصحراء الغربية هي بالفعل جزء من المغرب، وأن الأساس الوحيد للمفاوضات هي مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، والتي يجب أن تكون الجزائر طرفا في تلك المفاوضات، في حين تعتبر جبهة البوليساريو أن الوضع النهائي للصحراء الغربية يبقى بيد السكان الأصليين من خلال الاستفتاء، ويكون الاستقلال أحد خياراتهم، إلا أن عناصر الحل لهذا السيناريو أن تجلس أطراف الصراع على طاولة المفاوضات اي البوليساريو والمغرب وعلى أساس مفاوضات جادة دون شروط مسبقة وبحسن نية للوصول إلى "حل سياسي مقبول من الطرفين"، وهذا الحل يرتكز على قرارارت الأمم المتحدة حول وضع الصحراء الغربية أي السيناريو الأممي، بما في ذلك الاتفاق على طبيعة وشكل وجوهر الحل نفسه، ويجب أن تكون المفاوضات مفتوحة للطرفين الأخرين أي موريتانيا والجزائر في مجال توفير المقترحات والأفكار(١).

إن من نقاط قوة هذا الخيار أنه يحظى بدعم الاتحاد الافريقي، بل أن الاتحاد الأفريقي ينسق جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة وبعثتها المينورسو فيما يتعلق بإدارة وحل النزاع، وانتهاك حقوق الإنسان، والاستغلال غير القانوني المستمر للموارد الطبيعية للأراضي(٢).

ولكن هذا السيناريو قد يعترضه بعض مواقف الأمم المتحدة كما كان في تصريح "بان كي مون" الأمين العام السابق للامم المتحدة حينما زار مخيم اللاجئين الصحراويين في الجزائر، ووصفه الوجود المغربي بالاحتلال، وقد أعقبه رد مغربي حاسم، حيث اتهمت الرباط الأمم المتحدة بعدم الحياد في النزاع، وأعقبه توضيح أن الأمم المتحدة لن تقف مع جانب ضد الآخر في نزاع الصحراء الغربية(٣).

وكذلك يواجه هذا السيناريو كما السيناريوهين السابقين عقبات، فجبهة البوليساريو ترى عجزا في أداة هذا الخيار اي عجز في وظائف البعثة الذي سيكون له عواقب بعيدة المدى على الإطار الحالي للمفاوضات الجارية وشكلها، وبينما يتوقع المغرب استقلالية الإقليم الذي سيعقبه استفتاء على الطبيعة الدقيقة لوضع الحكم الذاتي النهائي، فإن بوليساريو والجزائر لازالتا تتشاركان في فكرة إجراء استفتاء لتقرير المصير بشأن الاستقلال أو الاندماج مع المغرب، وبالنسبة للمغرب، فإن ذلك يترجم إلى استمرار

(1) for more details: Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara for the information of the members of the Security Council, 18 April 2016,at http://www.un.org/en/sc/documents/sgreports/2016.shtml, pp. 18-21.

(2) The African Union hails the United Nations Secretary General's visit to Western Sahara in order to end the prolonged suffering of the territory's people,2016, at http://www.peaceau.org/en/article/the-african-union-hails-the-united-nations-secretary-general-s-visit-to-western-sahara-in-order-to-end-the-prolonged-suffering-of-the-territory-s-people#sthash.qVqRT34C.dpuf.

(3) Report by Africa Research Bulletin (**ALGERIA, MOROCCO – WESTERN SAHARA / UN: Row Over Disputed Territory Status) at** http://onlinelibrary.wiley.com/enhanced/doi/10.1111/j.1467-825X.2016.06920.x, 7 April 2016

المفاوضات بشأن اتفاق سياسي قائم على خطة الحكم الذاتي فقط، أما البوليساريو/ الجزائر، فيسعيان للحفاظ على ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بشأن استفتاء تقرير المصير في المستقبل. وحتى الآن، تمكنت أطراف الصراع من السعي إلى تحقيق كل هدف دون الإخلال بالآخر، ولكن الأزمات المتتالية في المنطقة أضعفت احتمالية الاستفتاء، وتمكنت المغرب أيضا من إيقاف محاولات البوليساريو والجزائر لتوسيع ولاية البعثة لتشمل رصد حقوق الإنسان(١).

المطلب الرابع: العوامل التي تعيق حل النزاع

رغم كل الجهود المبذولة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلا إن الصراع لازال يراوح مكانه ويمكن فهم ذلك من خلال:

١- أن التوازنات الكبرى لأزمة الصحراء الغربية لم تتغير، وبالتالي يتعامل معه مجلس الأمن وفق إجراءاته التقليدية، ومنها تمديد مهمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى بعض التوصيات المتعلقة بضرورة احترام حقوق الإنسان.

وتبدو المتغيرات الخارجية مؤثرة والتي يستخدمها كل طرف لتحقيق المزيد من المكاسب، فقد عادت قضية "الصحراء الغربية" للواجهة عام ٢٠١٥ بعدما قررت محكمة العدل الأوروبية، في 11 كانون الأول 2015 ، إلغاء اتفاق تجاري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، وذلك نتيجة دعوى رفعتها جبهة البوليساريو إلى المحكمة بشأن الاتفاق الذي قد يشمل منتجات زراعية من أراضيها، وذلك بسبب الوضع "غير القانوني"g هذه المنطقة المتنازع عليها(٢).

فمثلا جعلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة تغير أولويات السياسة الأمريكية وأثر ذلك على نزاع الصحراء الغربية، اذ اكتسب موضوع مكافحة الإرهاب صفة شرعية دولية عندما تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً بهذا الخصوص. وطالبت الولايات المتحدة دول العالم أن تتبنى موقفاً واضحاً من هذا الموضوع فأما أن تكون مع الإرهاب أو ضده وليس هناك موقف محايد ولذلك سارعت الدول المغاربية وبالذات الجزائر والمغرب إلى اتخاذ الإجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة في حملتها لمكافحة الإرهاب.

وفي إدراك مغربي لأهمية الموقف الدولي وتغير البيئة الدولية، وتأثيره على مسار الصراع، فإن المغرب اتخذ مواقف لإرضاء الولايات المتحدة وفرنسا، ونتيجة لهذه الإجراءات والمواقف داخلياً فقد

(1) Roussellier. 2016 The Gaffe that Hurt Multilateralism in Western Sahara. p.3

(٢) مزاحم (نزاع" الصحراء الغربية "يعود إلى الواجهة بعد فشل عملية السلام) مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٦، للمزيد انظر لموقع المركز على الرابط الاتي: http://www.beirutme.com/?p=16271

حصلت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الأمريكية واليهود في الدار البيضاء في المغرب وفي جزيرة جربة التونسية وردت الولايات المتحدة الجميل إلى المغرب عندما تدخلت وطلبت من إسبانيا سحب قواتها التي احتلت مؤقتاً جزيرة ليلى خريف عام ٢٠٠٢[١].

وكذلك ردت الولايات المتحدة الجميل في تصريح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في أيار ٢٠٠٨م، للمغرب آنذاك هو اعتبار استقلال الصحراء كخيار غير واقعي، وان الخيار الممكن يكون من خلال الاستقلال الذاتي ضمن السيادة المغربية، واعتبر المتحدث المغرب في الجبهة الأولى في مكافحة الإرهاب، وأن المغرب حليف أساسي للولايات المتحدة، بعد أعضاء حلف الناتو[٢].

وتميز الدعم الأمريكي والفرنسي بالثبات النسبي، إذ فرض حظرا على مجلس الأمن منع تقديم الدعم الضروري للجهد الديبلوماسي ورفض الضغط على الحكومة المغربية، وما لم يتغير شرط الفيتو فإن الصحراء الغربية قد تبقى طي النسيان حتى يتغير الوضع في مجلس الأمن والحصول على مزيد من الدعم الدولي، وحتى وقت قريب، افتقرت الصحراء الغربية إلى داعم حقيقي لخيار الاستفتاء، وأخيراً، ومنذ نهاية عهد أوباما وبداية عهد ترامب شهدت العلاقة مع الولايات المتحدة درجة أقل من التحالف مع المغرب، وأكثر التزاما بقرار للصحراء الغربية، وهذا قد يعني مساعدة الولايات المتحدة في إدارة الاستفتاء وإقناع أعضاء مجلس الأمن الدائمين(P5) بعدم استخدام الفيتو ضد إجراء الاستفتاء (كما هددت فرنسا)، أما روسيا فوافقت على حق الصحراء الغربية في تقرير المصير، والصين أيضاً وافقت كذلك[٣].

٢- لايتوفر لمبعوث الأمم المتحدة وسائل الضغط التي من الممكن أن تغير ميزان القوى في المنطقة لدفع مختلف الأطراف إلى تقديم تنازلات يمكن أن تفتح بابا لحل النزاع، عكس ذلك، يستعمل المغرب ورقة الصحراء لتعزيز فكرة الوحدة الوطنية، أما البوليساريو، فإنها تتشكل من رجال الصحراء الذين يعرفون أن الوقت سلاح، لا يجب محاربته، وأن التسرع من أكبر الأخطاء التي يمكن أن يقعوا فيها، مثلما حدث مع الطوارق وتنظيم أنصار الدين حين أرادوا أن يستولوا على السلطة في باماكو فخسروا كل شيء وينتظر قادة البوليساريو أن تتبلور الأمور لتفرز معطيات جديدة تسمح لقضيتهم أن تخطو خطوة جديدة، بينما يراهن المغرب على تطبيع الوضع في الصحراء الغربية لصالحه، وتحرك كل هذه الأطراف في مرحلة لم تتغير فيها المعطيات الأساسية لقضية الصحراء الغربية، مما يؤكد أن الوقت

(١) شعلان .مرجع سابق. الصفحات: ٦٧٤-٦٨٤.

(2) Report o .Human Rights in Western Sahara and in the Tindouf Refugee Camps,Human Rights Watch, , U.S.A,2008, pp.32-33.

(3) Jones. State-Seeking Nations: Critical Success Factors, Including Moderate UN Security Council Reform.p36.

لم يصل بعد لحل الأزمة، وأن ما يحدث يقتصر على احتوائها في إطار تفاوضي سلمي إلى أن تتدخل عوامل جديدة تغير طبيعة القضية أو تؤثر على ميزان القوى[١].

٣-ورغم الحديث بأن وفاة زعيم جبهة البوليساريو(توفي في ايار ٢٠١٦) قد تسهل حل النزاع[٢]، إلا إن الحل لا يمكن أن يأتى إلا حينما تجد كل الأطراف أن أهدافها تحققت، اي المغرب، وجبهة البوليساريو ومن يحتضنها مباشرة أو من وراء ستار، وكذلك الأميركيون والأوروبيون وغيرهم ربما، أي أن ملف النزاع مكمن لحسابات إقليمية ودولية تتقارب وتتباعد أولوياتها حسب المصالح الآنية والمستقبلية في المنطقة، وحسب أجندات الدول المشتركة بالنزاع سواء المباشر أم غير المباشر أيضا[٣].

وحتى الخطوات أحادية الجانب التي يتخذها أحد طرفي النزاع تبدو مرفوضة من الطرف الآخر، فانسحاب المغرب من منطقة الكركرات الحدودية في آذار ٢٠١٧ رفضتها البوليساريو باعتبارها خطوة لا تحل النزاع[٤].

٣- العلاقات المغربية الجزائرية؛ إذْ لعبت العلاقات بين الطرفين دورا معيقا في حل الصراع، ومارس الإعلام في كلا البلدين دورا سلبيا، فما إن يبدأ إعلام أحد الطرفين بالهجوم يبدأ الطرف الآخر بالهجوم عليه[٥]، بالإضافة إلى الاتهامات المتبادلة بين الطرفين حول إعاقة الحل، إذْ ترد الجزائر

(١)عابد شارف (أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني اقليمي متغير) مرجع سابق، ص ٦

(٢) . وفاة محمد عبد العزيز زعيم جبهة البوليساريو بعد صراع مع المرض،
http://www.france24.com/ar/20160531-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B6

(٣) يحيى اليحياوي (عن أفق الصراع في الصحراء بعد رحيل عبد العزيز)، ٢٠١٦،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/6/15/%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2

(٤) انسحاب المغرب من الكركرات.. آمال لحل نزاع الصحراء، للمزيد انظر إلى

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/3/1/%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A2%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1

(٥) عابد شارف (أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني اقليمي متغير) مرجع سابق، ص ٦.

لتؤكد أن قضية الصحراء قضية تصفية استعمار، وأن الجزائر ليست طرفا فيها، وأنه على المغرب أن يلتزم بالشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بتنظيم استفتاء حر لتقرير مصير الشعب الصحراوي خلال أيام أو بضعة أسابيع.

إن البعد الإقليمي لمشكلة الصحراء معيق لحل الصراع، فكلا الدولتين المغرب والجزائر بحثتا توسيع حدودهما والتأثير داخل المغرب العربي الكبير، وقد استخدمت قضية الصحراء لخلق حالة من التماسك والوحدة الوطنية داخل كل دولة ضد بعضهما البعض، والتي أدت لاحقا إلى الحرب بين الطرفين، ثم تحول إلى خلاف مستعصٍ بين الطرفين، حيث لعبت الجزائر دور الداعم الأساسي لجبهة البوليساريو منذ المسيرة الخضراء، وسمحت بإقامة اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف في أقصى الجنوب الغربي من الجزائر، ولم تساهم الصراعات التاريخية بين البلدين في إعاقة حل الصراع فقط، وإنما في إضعاف مسيرة التعاون والاتحاد في المغرب العربي لأن كليهما يرى إمكانية تحوله إلى قوة كبرى في المنطقة(١).

٤- المتغيرات الداخلية التي حصلت في الجزائر والمتمثلة بتنامي التيار الاسلامي السياسي، وكذلك الأزمة الاقتصادية، وتزايد معدلات البطالة جعلت قضية الصحراء لاتشكل الأولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجية(٢).

٥- غياب أي مقاربة لحل اقتصادي للنزاع، ويبدو أن الموقف السياسي للجزائر والمغرب تجاه الصحراء له بعد اقتصادي يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات، وهناك دراسات حول تواجد النفط البحري، وتبدو اليوم المشاكل الاقتصادية كالبطالة والفقر(٣)، فضلاً عن احتمالية رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الاطلسي حيث لاتزيد المسافة عبر هذا الممر على ٤٠٠ كم في حين تكون المسافة أكثر من ١٦٠٠ كم على سواحل البحر المتوسط. ولذلك فإن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لإنها تريد ومن خلال البوليساريو

(1) Michael D. Jacobs(Hegemonic Rivalry in the Maghreb: Algeria and Morocco in the Western Sahara Conflict) thesis, Graduate School at Scholar Commons,University of south florida, 2012, p.57.

(٢) شعلان. مرجع سابق. الصفحات: ٦٧٤-٦٨٤.

(3) Wainscott, Without Reform, UN's Western Sahara Mission Risks Failure,11 may, 2015, at https://theglobalobservatory.org/2015/05/western-sahara-morocco-united-nations/

الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر إلى تندوف التي ضمتها إلى الأراضي الجزائرية وخاضت بسببها نزاعاً عسكرياً مع المغرب عام ١٩٦٣[١] .

وبالتالي موقع الصحراء البحري له أهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن القومي لكلا دولتين، والذي يتمثل بالمساحة الجغرافية وماتحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل سكاني يوفر مزايا كثيرة للامن سواء كانت اقتصادية أو عسكرية.

الخلاصة:

اختبار الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة:

وجدت الدراسة ان هناك علاقة ارتباطية ما بين ترجيح سيناريو حل الصراع (التقسيم أو الحكم الذاتي، أو السيناريو الأممي) في نزاع الصحراء الغربية ومواقف أطراف الصراع، وطبيعة وجوهر السيناريو نفسه، بمعنى أن أطراف الصراع الأساسية وطبيعة تشخيص الصراع والمستجدات على الصراع لعبت دورا في ظهور او تراجع بعض السيناريوهات، وقد تم تحليل كل من سيناريو الحكم الذاتي والتقسيم، والسيناريو الأممي (خيار الاستفتاء والتفاوض)، وسلطت الدراسة الضوء على دور المتغيرات والمحددات التي أعاقت التوصل إلى الحل، والتغيرات التي أصابت مواقف أطراف النزاع، وحاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الأول وهو ما السيناريو المتوقع في حل نزاع الصحراء الكبرى؟ وأشارت الدراسة إلى أن كل سيناريو له فرص وقيود، فالتقسيم هو سيناريو واقعي ومستمر منذ الهدنة، واما سيناريو الحكم الذاتي هو حل على طاولة المفاوضات يستلزم الحل موافقة البوليساريو ولدى هذا السيناريو فرص وقيود أيضاً، أما السيناريو الأخير فيشير إلى المحاولات التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي قد يكون لها فرصة على المدى المتوسط والطويل الأجل، أما السؤال الثاني حول الأسباب التي أعاقت حل النزاع رغم مرور أكثر من ٤٠ عاما على ظهوره؟ فقد أشارت الدراسة بالتفصيل لها ومنها أن المتغيرات الدولية والإقليمية زادت من تفاقم حدة التنافس والانقسام بين أقطار المغرب العربي وهي الأطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء وعدم اتفاقها على ثوابت مشتركة تبعد الإقليم عن الاستقطاب الدولي، وكذلك عدم حل النزاع ليس نتاج اعتبارات تاريخية أو قانونية فقط، ولكن انعكاس لقيمتها الإستراتيجية أيضاً.

(١) شعلان. مرجع سابق. الصفحات: ٦٧٤-٦٨٤.

نتائج الدراسة

١- شكلت السياسات الدولية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق) والاستقطاب الناجم عنها عامل من عوامل إعاقة حل النزاع إبان الحرب الباردة، وبعد الانتهاء من الحرب الباردة أصبحت الحرب على الإرهاب الأساس للسياسات الأمريكية بشكل خاص والغربية بشكل عام منذ ٢٠٠١، ولم تأخذ بشكل جدي حل النزاع بقدر ما كان يعنيها الحرب على الإرهاب.

٢- ان جميع الخطط والمبادرات السلمية سواء التي طرحتها الأمم المتحدة أو الاتحاد الافريقي فشلت لغياب القوة اللازمة لفرضها، وغياب تنفيذ الجزاءات فيها الموجودة في الخطط نفسها.

٣- أدى ثبات موقف طرفي النزاع النسبي وعدم تزحزحه، إلى جمود حل النزاع، وبقي النزاع كما بدأ تقريبا.

٤- غياب حل النزاع يرتبط بغياب التهديد الذي يمثله على مصالح الدول الكبرى، بل قد يكون استمرار النزاع وعدم حله هدفا بحد ذاته لكثير من القوى؛ وذلك لغاية إثارته عند الضرورة لتحقيق مصالح متمثلة ببيع صفقات السلاح وما شابه.

٥- استبعاد خيار الحرب، لعدم قدرة أطراف النزاع على الدخول في الحرب حاليا لأسباب اقتصادية، وكذلك ليس لدى الدول الكبرى مصلحة في إشعال حرب في تلك المنطقة على الأقل حالياً، إلا إن على الأمم المتحدة والدول الكبرى عمل التدابير اللازمة لحل النزاع، خوفا من دخول تنظيمات إرهابية.

وأخيراً، قد تشكل المتغيرات المستجدة، ومنها اضطراب الوضع الأمني في منطقة الساحل الافريقي، وانتشار المجموعات المسلحة، وتفشي تجارة الأسلحة وزيادة التنظيمات الإرهابية عوامل ملحة لتسوية النزاع.

المراجع

أولاً: الرسائل العلمية

العايب، سليم،٢٠١١، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة/ الجزائر.

كفيسي، نجلاء، ٢٠١٣، العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها وواقعها تطورها ومستقبلها ١٩٦٣-١٩٩٤، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

شعنان، مسعود،٢٠٠٧، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، الجزائر.

مصطفى، عبد النبي،٢٠١٤، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثانياً: مقالات

بوبوش، محمد،." مبادرة الحكم الذاتي للصحراء الحوار المتمدن-العدد: ١٩٢٤-٢٠٠٧/٥/ ٢٣، ٢٠٠٩

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=97553

السلامي، سامي، مستقبل قضية الصحراء الغربية بعد تمديد مهمة " المينورسو) مجلة السياسة الدولية، ١٤/ ايار، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٥.

\http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5305.aspx

شارف، عابد، أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني اقليمي متغير) تقارير مركز دراسات الجزيرة، ١٨ نيسان ٢٠١٣، ص ٥ .

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201341812274362934.html

شعلان، جاسم، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي (بحث في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ١٩، العدد ٤، ٢٠١١.

مجدوبي، حسين، أي حل لنزاع الصحراء الغربية: اقتسام أم فيديرالية؟) عرض لكتاب «مهامي في الصحراء» لدبلوماسي الاسباني أنخيل مانويل بايستيروس غارسيا، الناشر: صحيفة القدس العربي، تشرين الثاني ، ٢٠١٤،

http://www.alquds.co.uk/?p=243820

مزاحم، هيثم (٢٠١٦) نزاع" الصحراء الغربية "يعود إلى الواجهة بعد فشل عملية السلام، مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط، للمزيد انظر لموقع المركز على الرابط الاتي:

http://www.beirutme.com/?p=16271 .

مفتاح، السالك، البوليساريو تعلن رفضها لفكرة الحكم الذاتي وتدعو المغرب للعودة للمشروعية الدولية لحل نزاع الصحراء الغربية، الحوار المتمدن– العدد: ١٤٥٤، ٢٠٠٦.

ثالثا: المراجع باللغة الانجليزية

Books

Debeche, Smail. 2011. The international legality of the Western Sahara issue: The objective and nonnegotiable solution of a referendum, 2009, Western Sahara Conference Proceedings, Faculty of Political Sciences and Information, University of Algiers, 14 June.

Hoh, Anna-Lena, 2010. 'THE LAST COLONY OF AFRICA' THE WESTERN SAHARA- MOROCCO CONFLICT ANALYZED THROUGH THE LANGUAGE PRAGMATIC APPROACH, Faculteit der Management wetenschappen, Radboud University Nijmegen

Jacobs, Michael D.2012. Hegemonic Rivalry in the Maghreb: Algeria and Morocco in the Western Sahara Conflict) thesis, Graduate School at Scholar Commons,University of south florida.

Jones, David 2014. State-Seeking Nations: Critical Success Factors, Including Moderate UN Security Council Reform) Master Thesis of Arts in Diplomacy and International Relations, Seton Hall University.

Mundy, Jacob. 2008. The Question of Sovereignty in the Western Sahara Conflict, International Conference of the Jurists for Western Sahara, Institute of Arab and Islamic Studies,University of Exeter27-28 June.

Murphy, Anna.2015. The Case of the Western Sahara and its Struggle for Independence, Oct 18, at http://www.eir.info/2015/10/18/the-case-of-the-western-sahara-and-its-struggle-for-independence.

Articles

Beardsworth, Mariana.2005. Maria Kredlow(The Last African Colony: A look at the History and Modern Day Conflict of Morocco and Western Sahara, REAEARCH PAPER, JUNE, P.29 AT https://web.stanford.edu/.../The%20Last%20African%20Colony%20

Haugen, Hans Morten. 2007. THE RIGHT TO SELF-DETERMINATION AND NATURAL RESOURCES:THE CASE OF WESTERN SAHARA, LEAD Journal (Law, Environment and Development Journal), 3/1.

Porges, Matthew & Christian Leuprecht. 2016. The Puzzle of Nonviolence in Western Sahara, Democracy and Security, 12:2, 65-84.

Simble, Mikael. 2009. EAST TIMOR AND WESTERN SAHARA – A COMPARATIVE STUDY OF THE DECOLONIZATION PROCESS OF TWO IBERIAN EX-COLONIES, 1 HIST 7602 Thesis paper.

Roussellier, Jacques.2016.The Gaffe that Hurt Multilateralism in Western Sahara, April 08, at Carnegie endowment for International peace, http://carnegieendowment.org/sada/63284, p.3

Rubin, Michael. 2016. Is the Western Sahara dispute nearing an end? The American Enterprise Institute, February 5, p. 3 at https://www.aei.org/publication/is-the-western-sahara-dispute-nearing-an-end/

Theofilopoulou, Anna.2016. Ban's Misstep in Western Sahara) foreign policy in focus, March 28, at http://fpif.org/bans-misstep-western-sahara/.

Wainscott, Ann Marie.2015. Without Reform, UN's Western Sahara Mission Risks Failure,11 may, at https://theglobalobservatory.org/2015/05/western-sahara-morocco-united-nations/

Yousfi, Rachid H.2014. Aiding and Abetting: The Illegality of Morocco's Nationalist Expansion into Western Sahara and their Support from the United States), Master's Theses, University of San Francisco, pp.60-73.

رابعا: المواقع الالكترونية

١- الجزيرة نت

http://www.aljazeera.net/

٢- المغربية

http://www.almaghribia.ma

٣- الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة المينورسو

http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml

٤-تصريح وزير خارجية المغرب لصحيفة الشرق الأوسط

http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8435&article=89471#.WEHi1mX_rIW

٥- المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية

http://www.cmesmr.org/etudes/8-2012-11-25-14-37-56.html

٦- موقع الصحراء المغربية http://www.sahara.gov.ma/ar

٧- نص القرار ٦٢١

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/541/08/IMG/NR054108.pdf?OpenElement

٨- نص القرار ٦٥٨

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/574/34/IMG/NR057434.pdf?OpenElement

٩- موقع اخبار لكم http://www.lakome2.com/opinion/12783.html

١٠- فرانس ٢٤ http://www.france24.com/ar

١١-اراء، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

خامسا: تقارير

Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara for the information of the members of the Security Council, 18 April 2016,at http://www.un.org/en/sc/documents/sgreports/2016.shtml, pp. 18-21.

The African Union hails the United Nations Secretary General's visit to Western Sahara in order to end the prolonged suffering of the territory's people,2016, at http://www.peaceau.org/en/article/the-african-union-hails-the-united-nations-secretary-general-s-visit-to-western-sahara-in-order-to-end-the-prolonged-suffering-of-the-territory-s-people#sthash.qVqRT34C.dpuf.

Report by Africa Research Bulletin (ALGERIA, MOROCCO – WESTERN SAHARA / UN: Row Over Disputed Territory Status) at http://onlinelibrary.wiley.com/enhanced/doi/10.1111/j.1467-825X.2016.06920.x, 7 April 2016

Report o .Human Rights in Western Sahara and in the Tindouf Refugee Camps,Human Rights Watch, , U.S.A,2008, pp.32-33.